

مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Local

دعت لوضع سقف أعلى لإنفاق المرشحين نبيلة العنجري: أشكال عديدة للفساد الانتخابي نشوه بعض قيم المجتمع الكويتي

بتمحور على كيفية إيجاد حلول لمخامن الأزمة بما في ذلك سيل الخروج من حالة النزاع على السلطة والصلاحيات، والعجز عن مكافحة التحديات، مجددة التأكيد على ضرورة ترسيخ سيادة دولة القانون والمؤسسات، وهذا الدرس الأهم الذي يجب ان نتعلمه من كل المرحلة السابقة اذا كنا حريصين على تطوير التجربة البرلمانية والسياسية.

تهدد دور المجلس كله، والأمال المتعلقة على المرحلة المقبلة قد تتبخر غداة 2 فبراير المقبل اي انه ليس بوسع احد النأي بنفسه عن مخاطر وتشويه مخزجات التمثيل مهما كانت النسبة ضئيلة. واعتبرت العنجري ان هناك اشكالا عديدة للفساد الانتخابي التي لا تقف حدود مشارها عند الانتخابات بل تهدد وتشو بعض قيم المجتمع الكويتي، كما طالبت بوضع قواعد لضبط وشفافية هذا الإنفاق، والا فان الوصول الى مجلس الامة سيكون بعد سنوات حركا على اصحاب الرساميل المالية على حساب اصحاب الطرح الوطني وممثلي الاغلبية الساحقة من الكويتيين من الطبقة الوسطى ومحدودي الدخل. ورات العنجري ان تزايد عدد المرشحين الذين يشتكون من ازدهار المال السياسي هو تأكيد على أولوية هذا المطلب وقد ضمنت هذا الأمر في بنود محور الإصلاح في برنامجي الانتخابي وأوضح ان برنامجها الانتخابي

اكدت مرشحة الدائرة الثالثة نبيلة مبارك العنجري على اهمية الإصلاح كعنوان للمرحلة المقبلة وقالت انه من دون تنظيف البلد من نقشي عوامل وبيئة الفساد فان الكويت قد تستمر في دائرة مفرغة من النزاع بين المجلس والحكومة. وحذرت العنجري في تصريح صحافي بانتظار التطرق لها فيما يخص المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي ولها أبناء وأن الاوان أن يتم البت بها.

لكن حاليا تطبيقه من قبل الجانب الحكومي به الكثير من المثالب، وعلينا العمل على تطبيق رقابة تامة من الجانب التشريعي. هناك الكثير من الحالات الموجودة في مجتمعنا مازلنا بانتظار التطرق لها فيما يخص المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي ولها أبناء وأن الاوان أن يتم البت بها.

خصوصا بعد مرحلة طلاق منخفضة، فالقانون به قصور كلامي واضح في تطبيق مسطرة قانون المرأة الإسكاني. وأكدت الهاشم قائلة: القانون كان صريحا وواضحا من خلال مساواة المرأة بالرجل، لكن الواقع يقول ان المرأة تحصل على 45 ألف دينار في الوقت الذي يحصل فيه الرجل على 70 ألف دينار. وقالت ان حاجة السكن واحدة للثنتين، وباعتقادنا أن المرأة أحق من هذه الناحية

أو سكن ملائم بقيمة ايجارية منخفضة، فالقانون به قصور كلامي واضح في تطبيق مسطرة قانون المرأة الإسكاني. وأكدت الهاشم قائلة: القانون كان صريحا وواضحا من خلال مساواة المرأة بالرجل، لكن الواقع يقول ان المرأة تحصل على 45 ألف دينار في الوقت الذي يحصل فيه الرجل على 70 ألف دينار. وقالت ان حاجة السكن واحدة للثنتين، وباعتقادنا أن المرأة أحق من هذه الناحية

أكدت مرشحة الدائرة الثالثة صفاء الهاشم أن فرحة نساء الكويت بأولى بشاائر إقرار قانون المرأة الإسكاني من خلال تسليم القرض الإسكاني الأول لإحدى المستفيدات من القانون من يومين من قبل بنك التسليف والاخار، جاءت منقوصة.

فالقانون منح المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي، والمرأة المطلقة والارملة وغير المتزوجة في حال بلوغها اربعين عاما حق الحصول على قرض سكني



صفاء الهاشم



نبيلة العنجري

حسين جمال: الحراك السياسي يزيدنا إصراراً على التمسك بالديموقراطية وعدم تكافؤ الفرص وراء تردّي الأوضاع

نرفض التعدي على القانون والهيبة، نحن دولة الخير التي تمتد مساعدتها للناس في جميع دول العالم ولا يجوز أن نهمل من يعيشون معنا، من يريد حل ملف البدون يجب ان يبادر لذلك وفق حلول حقيقية كمشروع 9073 الذي قدمته والمتمثل بإعطاء الجنسية لأبناء شهداء حرب 1973 وشهداء غزو العراق للكويت 1990 بالإضافة الى الخدمات الجبلية فضلا عن تعديل وضع البقية وان تعطى للبدون كامل حقوقهم الإنسانية لنهني أزمة أرققت الكويت والكويتيين اجتماعيا وسياسيا داخليا وخارجيا.

ما جرى في تونس أو مصر وليبيا وغيرها مع ما يجري في الكويت. وأشار الى انه متى ما تم اختيار مجلس قسوي وفاعل ويحارب الفساد والجمود والعجز الذي اصاب الدولة ومجلس وزراء مساو للنواب في الطموح والقوة يتعاون دون تهاون، فإن الكويت ستكون بخير وستعود لتنافس دول المنطقة وتعلي الصادرة. وأبدى أسفه لأن قضية البدون يحاول البعض استغلالها لتفشي الفساد المالي والإداري وعدم تطوير القوانين وتطبيقها، الا ان ذلك لا يمكن برأينا ان يجر البلاد الى ما بات يعرف بالربيع العربي، فربيع الكويت بدأ فيها منذ النشأة وغير صحيح مقارنة

وزاد ان حراك الكويت الاجتماعي والسياسي كان ولايزال من سمات المجتمع الكويتي الذي يعتبر مثالا يحتذى في المنطقة الخليجية، بل وحتى العربية لما فيه من هامش حريات وديموقراطية قل نظيرها عربيا. ورغم أننا نرى ان بعض مؤسسات مجتمعنا المدني بدأت تشيخ وتضعف جراء تفشي الفساد المالي والإداري وعدم تطوير القوانين وتطبيقها، الا ان ذلك لا يمكن برأينا ان يجر البلاد الى ما بات يعرف بالربيع العربي، فربيع الكويت بدأ فيها منذ النشأة وغير صحيح مقارنة

قال مرشح الدائرة الأولى حسين جمال ان القوانين الحالية لا تتماشى مع لغة العصر، والفساد المالي والإداري، وعدم تطبيق القانون وعدم وجود تكافؤ الفرص وراء تردّي الأوضاع في البلد، مضيفا ان من يريد حل ملف البدون يبادر لذلك، ونرفض العنف والتعامل الانساني. وتابع جمال ان «9073» مشروع لا يختلف عليه اثنان فمن يضحى بدمه لا يحتاج لأن يثبت ولاه أكثر من ذلك، ومن أسر إبان الغزو أو قتل يستحق الجنسية بعيدا عن التجاذب السياسي والطائفي.

قال مرشح الدائرة الأولى حسين جمال ان القوانين الحالية لا تتماشى مع لغة العصر، والفساد المالي والإداري، وعدم تطبيق القانون وعدم وجود تكافؤ الفرص وراء تردّي الأوضاع في البلد، مضيفا ان من يريد حل ملف البدون يبادر لذلك، ونرفض العنف والتعامل الانساني. وتابع جمال ان «9073» مشروع لا يختلف عليه اثنان فمن يضحى بدمه لا يحتاج لأن يثبت ولاه أكثر من ذلك، ومن أسر إبان الغزو أو قتل يستحق الجنسية بعيدا عن التجاذب السياسي والطائفي.



حسين جمال

العبدلي: ثلاثة صناديق لتمويل حملات مرشحين

يؤكد أن القناعات لم تتغير والمحاولات لترسيخها ما زالت قائمة.

كشفت مرشحة الدائرة الثانية ناصر العبدلي عن حملة لدعم بعض المرشحين في الدوائر الخمس تقف خلفها ثلاثة صناديق انتخابية تمول من متنفذين وبعض أطراف في الأسرة الحاكمة، مشيرة الى أن تلك الممارسات تؤكد أن هناك من يريد إعادة الأمور إلى المربع الأول على الصعيد السياسي والسلطنتي. وأضافت العبدلي أن استمرار العبث في الانتخابات من خلال المال السياسي تحتمل مسؤوليته السلطة، موضحا ان ممارسات من هذا النوع تقوض الديموقراطية وتحولها من أداة للبناء إلى أداة للهدم وهذا الأمر يجب ألا نقبل به كمواطنين وناخبين. وقال العبدلي أن

كشفت مرشحة الدائرة الثانية ناصر العبدلي عن حملة لدعم بعض المرشحين في الدوائر الخمس تقف خلفها ثلاثة صناديق انتخابية تمول من متنفذين وبعض أطراف في الأسرة الحاكمة، مشيرة الى أن تلك الممارسات تؤكد أن هناك من يريد إعادة الأمور إلى المربع الأول على الصعيد السياسي والسلطنتي. وأضافت العبدلي أن استمرار العبث في الانتخابات من خلال المال السياسي تحتمل مسؤوليته السلطة، موضحا ان ممارسات من هذا النوع تقوض الديموقراطية وتحولها من أداة للبناء إلى أداة للهدم وهذا الأمر يجب ألا نقبل به كمواطنين وناخبين. وقال العبدلي أن

جمعية الشفافية أعلنت قبل أيام أنها سلمت معلومات إلى الجهات المختصة عن تجاوزات انتخابية من بينها المال السياسي لكننا لم نر رد فعل من جانب السلطات على تلك المعلومات وفيما إذا سيكون هناك تحرك لإيقافها، موضحا ان الفاسدين في الحكومة والمجلس السابق لن يتخلوا عن مواقفهم بسهولة وسيعملون على العودة إلى المؤسسات التشريعية والتنفيذية مرة أخرى. وأشار العبدلي الى ان الممارسات التي نراها في المشهد السياسي من جانب بعض الأطراف في السلطة ما هي الا إصرار على النهج السابق وهي أخطر ما نمر به لأن هذا الأمر

جمعية الشفافية أعلنت قبل أيام أنها سلمت معلومات إلى الجهات المختصة عن تجاوزات انتخابية من بينها المال السياسي لكننا لم نر رد فعل من جانب السلطات على تلك المعلومات وفيما إذا سيكون هناك تحرك لإيقافها، موضحا ان الفاسدين في الحكومة والمجلس السابق لن يتخلوا عن مواقفهم بسهولة وسيعملون على العودة إلى المؤسسات التشريعية والتنفيذية مرة أخرى. وأشار العبدلي الى ان الممارسات التي نراها في المشهد السياسي من جانب بعض الأطراف في السلطة ما هي الا إصرار على النهج السابق وهي أخطر ما نمر به لأن هذا الأمر

جمعية الشفافية أعلنت قبل أيام أنها سلمت معلومات إلى الجهات المختصة عن تجاوزات انتخابية من بينها المال السياسي لكننا لم نر رد فعل من جانب السلطات على تلك المعلومات وفيما إذا سيكون هناك تحرك لإيقافها، موضحا ان الفاسدين في الحكومة والمجلس السابق لن يتخلوا عن مواقفهم بسهولة وسيعملون على العودة إلى المؤسسات التشريعية والتنفيذية مرة أخرى. وأشار العبدلي الى ان الممارسات التي نراها في المشهد السياسي من جانب بعض الأطراف في السلطة ما هي الا إصرار على النهج السابق وهي أخطر ما نمر به لأن هذا الأمر

جمعية الشفافية أعلنت قبل أيام أنها سلمت معلومات إلى الجهات المختصة عن تجاوزات انتخابية من بينها المال السياسي لكننا لم نر رد فعل من جانب السلطات على تلك المعلومات وفيما إذا سيكون هناك تحرك لإيقافها، موضحا ان الفاسدين في الحكومة والمجلس السابق لن يتخلوا عن مواقفهم بسهولة وسيعملون على العودة إلى المؤسسات التشريعية والتنفيذية مرة أخرى. وأشار العبدلي الى ان الممارسات التي نراها في المشهد السياسي من جانب بعض الأطراف في السلطة ما هي الا إصرار على النهج السابق وهي أخطر ما نمر به لأن هذا الأمر

جمعية الشفافية أعلنت قبل أيام أنها سلمت معلومات إلى الجهات المختصة عن تجاوزات انتخابية من بينها المال السياسي لكننا لم نر رد فعل من جانب السلطات على تلك المعلومات وفيما إذا سيكون هناك تحرك لإيقافها، موضحا ان الفاسدين في الحكومة والمجلس السابق لن يتخلوا عن مواقفهم بسهولة وسيعملون على العودة إلى المؤسسات التشريعية والتنفيذية مرة أخرى. وأشار العبدلي الى ان الممارسات التي نراها في المشهد السياسي من جانب بعض الأطراف في السلطة ما هي الا إصرار على النهج السابق وهي أخطر ما نمر به لأن هذا الأمر

ازدياد مستخدمي الهواتف الذكية يدفع المرشحين للتوجه للإعلام الإلكتروني



هذه المواقع والاستفادة من الخدمات المقدمة منها للتواصل مع ناخبهم والرد على استفساراتهم. من جانبه، قال الأستاذ في كلية الاعلام بجامعة الكويت د.عيسى النشمي ان استخدام هذه المواقع الاجتماعية صنع فضاء اعلاميا واسعا دون التقيد بما يقدمه الاعلام التقليدي من صحف وتلفزيون واذاعة والتي كانت لا تتوافر لجميع الأشخاص بالمقدار نفسه. وأضاف د.النشمي ان تأثير الاعلام الإلكتروني يكون اكبر في المجتمعات الصغيرة مثل المجتمع الكويتي حيث يتم تداول الخبر المتعلق بالمرشح ورأيه في حدث ما بسرعة كبيرة بسبب الترابط الاجتماعي الكبير في المجتمع. ودعا المرشحين الى التنوع في استخدام المواقع للتواصل مع الناخبين حيث يفضل بعض الأشخاص موقع (فيسبوك) لانه يتيح لهم التعرف على افكار مرشحهم بشكل مستفيض فيما يرغب آخرون في أخذ نبذة مختصرة لتلك الآراء عن طريق موقع «تويتر» في حين يري آخرون أن موقع «يوتيوب» مصدرهم المفضل فيما يرغب بعضهم الآخر بمتابعة المدونات.

كونا: ادى الانتشار الهائل لمستخدمي الهواتف الذكية في الكويت الى دفع مرشحي مجلس الامة (2012) للتوجه الى الاعلام الإلكتروني بجانب التقليدي للتواصل مع مستخدمي هذه الأجهزة الذين يزداد عددهم يوما بعد يوم. ويتميز هذا الاعلام الحديث بوصول افكار المرشح بسرعة فائقة لناخبيه كما انه يتلقى ردود افعال فورية منهم سواء كان ايجابا او سلبا. وتتنوع وسائل هذا الاعلام عبر مواقع التواصل الاجتماعي مثل (تويتر وفيسبوك) او باستخدام بعض المواقع الشهيرة مثل (يوتيوب) او عن طريق كتابة المدونات ووضعها في تلك المواقع. وقال المتخصص في التنظيم الاداري والاجتماعي د.عبدالرحمن المطوع في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) ان توجه معظم المرشحين لاستخدام هذا النوع من الاعلام كوسيلة للتواصل مع الناخبين جاء لأن كل الاحصاءات الحديثة تدل على ازدياد كبير من مستخدمي هذه المواقع من الشعب الكويتي لاسيما الشباب منهم. وأضاف د.المطوع ان بعض المرشحين ومن خلال تواصلهم الدائم عبر هذه المواقع تمكنوا من تكوين قاعدة انتخابية جيدة فيما عمد آخرون لاستقطاب مجموعة شبابية اعلامية تسويقية للترويج لهم في تلك المواقع مما ادى الى ارتفاع اسهمهم.

تضية ورأي

د.عادل إبراهيم الإبراهيم

أولويات الحكومة والعلاقة مع المجلس

السلبية على المواطن.

- ان تفضيل بعض قوى او كتل سياسية عن أخرى ليست من مصلحة المسار الديموقراطي.
- ان الترضيات السياسية والاجتماعية والمالية سبب رئيسي في توتر العلاقة.
- وفي هذا السياق فإن علاقة الحكومة مع المجلس في المرحلة المقبلة يجب ان تكون علاقة سلطتين لهما مسؤولياتهما ومهامهما تهدان الى الصالح العام وعليه فإنه يجب على الحكومة ان تنظر بعين الاعتبار الى حقوق العضو الدستورية، وذلك وفق النقاط التالية:
- الحيادية في انتخاب رئاسة المجلس ونائبه وأمانة السر واللجان وترك الأمر للأعضاء فيما يقررونه على اعتبار ان المجلس هو سيد قراراته.
- عدم اللجوء الى المحكمة الدستورية إلا لأمر جلل يستدعي ذلك ويعد دراسة متأنية لجميع جوانب الموضوع دستوريا وقانونيا.
- مواجهة الاستجوابات بصورة طبيعية وعدم التضخيم الإعلامي لها.
- البعد عن تقسيم الأعضاء كموال للحكومة او معارض لها.
- الابتعاد عن الترضيات السياسية والاجتماعية والمالية لكسب مواقف بعض الأعضاء.
- عدم استخدام المال السياسي بأي صورة كانت لكسب تأييد الأعضاء.
- عدم تعطيل الجلسات.
- الرد على أسئلة النواب بالسرعة الممكنة.
- هذا الى جانب ما يجب ان تقوم به الحكومة من تقديم برنامج عمل واضح المعالم متضمنا السياسات والإجراءات والذي يجب العمل على إعداده من الآن لتقديمه الى مجلس الأمة في الوقت المحدد.
- ان تمت الإشارة إليه نامل ان يكون مساهمة لتعزيز العلاقة مع مجلس الأمة وتطويرها لنفتح صفحة جديدة من العمل السياسي البناء الذي يهدف الى الاستقرار السياسي في البلاد.

● **لواء متقاعد**

تشكل الممارسة البرلمانية منذ اول مجلس أمة بل ومن المجلس التشريعي 1936 صورة واضحة عن العلاقة بين المجلس الشعبية والحكومات المتعاقبة، حيث لم تكن العلاقة بينهما كمجمل عام في أبهى صورها بل كانت محل جدل وصراع أدت الى توقف الحياة البرلمانية المتمثلة بالمشاركة الشعبية فترة من الزمن وحل العديد من المجالس وهذا بعد ذاته ناجم عن ضيق صدر الحكومة أمام الممارسة الديموقراطية والضرر عند استخدام الأعضاء لأدواتهم الدستورية وكان المطلوب هو إيجاد مجلس يتبع الحكومة وليس سلطة تشريعية لها دورها التشريعي والرقابي.

من هنا تأتي أهمية ما طرحه رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك من أفكار ومقترحات في إطار النهج الجديد الذي تتبعه الحكومة ومن بينهما تطوير العلاقة مع مجلس الأمة، وكما قلنا في السابق ان الامنيات وحدها لا تكفي بل تتطلب أفعالا لا أقوالا لأن العلاقة مع مجلس الأمة تتطلب أولا الإيمان بالممارسة الديموقراطية وعدم الضجر منها ومن الأدوات الدستورية لأقل موقف بل يجب تدعيمها وتفنيد ما يطرح من آراء وهذا ما يحتاج الى إدارة حكومية كفؤة وقادرة على التعامل مع مجلس الأمة على مختلف المستويات.

من هنا فإن الاعتراف بأن مجلس الأمة هو الأداة المعبرة عن إرادة الشعب ومن خلاله يمارس الشعب المشاركة الشعبية في إدارة الحكم عبر السلطة التشريعية سيسهل الكثير من الأمور ويزيل العقبات والعثرات في التعامل والتعاطي مع مجلس الأمة وعليه فإن تطوير العلاقة مع مجلس الأمة من وجهة نظرنا نراها بالحقائق التالية:

- ان المساس بالدستور هو إخلال بالعقد مع الحاكم والحكوم.
- ان مواقف القوى والكتل السياسية لا تستطيع مجازاة الحكومة في اي توجهات او سياسات او قرارات غير شعبية لها إسقاطها